

كلمة لرئيس الحكومة الفلسطينية، محمود عباس (أبو مازن)،

في اختتام قمة العقبة

العقبة، 4/6/2003.*

"أود أن أشكر الملك عبد الله لاستضافته اجتماعنا اليوم. وأود أيضاً أن أشكر الرئيس مبارك والملك عبد الله والملك حمد وولي العهد عبد الله الذين اجتمعوا في مصر أمس على بيانهم الداعم لجهودنا. وأشكر أيضاً لك يا رئيس الوزراء شارون لانضمامك إلينا هنا في الأردن. وجزيل الشكر خصوصاً للرئيس بوش الذي قام بأطول رحلة من أجل السلام بيننا جميعاً.

إننا ندرك جميعاً أن هذه لحظة مهمة. نحن أمام فرصة جديدة للسلام مبنية على أساس رؤية الرئيس بوش وخارطة الطريق التي قبلناها دون تحفظات.

هدفنا دولتان، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن، وطريقنا هو طريق التفويض المباشر لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. الإسرائيلي وحل كافة قضايا المرحلة النهائية وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في العام 1967 وعانى في ظله الفلسطينيون شديد المعاناة.

وفي ذات الوقت، لا نتجاهل عذابات اليهود على مر التاريخ وقد حان الوقت لإنهاء كل هذه المعاناة.

على إسرائيل الوفاء التام بمسؤولياتها وسنقوم بما يتوجب علينا لإنجاح المسعى.

ولكي أكون صريحاً وواضحاً، لا يوجد حل عسكري لصراعنا ونكرر إدانتنا ورفضنا للإرهاب والعنف ضد الإسرائيليين أينما كانوا.

إن هذه الوسائل لا تنسجم مع تقاليدنا الدينية والأخلاقية بل تشكل عقبة خطيرة أمام دولتنا المستقلة

ذات السيادة وتتعارض مع الدولة التي نريد بناءها، دولة قائمة على حقوق الإنسان وحكم القانون.

سنبذل كافة الجهود وسنستخدم كل إمكاناتنا لتنتهي عسكرة الانتفاضة وسننجح. الانتفاضة المسلحة

يجب أن تنتهي، وعلينا أن نستخدم الوسائل السلمية في سعينا لإنهاء الاحتلال ومعاناة الفلسطينيين وبناء الدولة الفلسطينية.

نؤكد تصميمنا على تنفيذ ما التزمنا به أمام شعبنا والمجتمع الدولي: سيادة القانون وسلطة سياسية

واحدة وسلاح شرعي واحد في يد الجهات المختصة للحفاظ على القانون والنظام العام وتعددية سياسية في إطار الديمقراطية.

هدفنا واضح وسنطبقه بحزم وبلا هوادة، نهاية كاملة للعنف والإرهاب. وسنكون شركاء كاملين في

الحرب الدولية ضد الإرهاب وندعو شركاءنا في هذه الحرب إلى منع المساعدات المالية والعسكرية ممن يعارضون هذا الموقف في سياق التزامنا مصلحة الشعب الفلسطيني وبصفتنا أعضاء في الأسرة الدولية.

* "الحياة" (لندن)، 5/6/2003.

كما سنعمل ضد التحريض على العنف والكرهية مهما كان شكله وأياً كانت وسائله وسنقوم بإجراءات من جانبنا لضمان أن لا يصدر أي تحريض عن المؤسسات الفلسطينية كما يجب أن نعيد تفعيل وتنشيط اللجنة الأميركية الإسرائيلية الفلسطينية لمكافحة التحريض.

إننا سنستمر في سعينا لبسط سيادة القانون وتأكيد سلطة الحكومة ضمن مؤسسات فلسطينية تتصف بالمساءلة ونسعى إلى بناء دولة ديمقراطية تشكل إضافة نوعية إلى المجتمع الدولي وستكون كافة أجهزة الأمن الفلسطينية جزءاً من هذه الجهود وستعمل معاً لتحقيق هذه الأهداف.

إن مستقبلنا الوطني على المحك ولن نسمح لأحد بتهديده. نحن ملتزمون بهذه الخطوات لأنها أساساً في مصلحتنا الوطنية. لكي ننجح، لا بد أن يحصل تحسن واضح في حياة الفلسطينيين. الفلسطينيون يجب أن يعيشوا في كرامة. ويجب أن يكون الفلسطينيون قادرين على الحركة والذهاب إلى أعمالهم ومدارسهم وزيارة عائلاتهم وأن يعيشوا حياة عادية من دون خوف على أرواحهم وممتلكاتهم ورتزقهم.

يجب أن لا يخشى الفلسطينيون على حياتهم وممتلكاتهم وأرزاقهم كما نؤكد ونرحب بالحاجة إلى دعم المجتمع الدولي وبخاصة الدول العربية، كما نرحب ونؤكد على الحاجة إلى آلية رقابة دولية بقيادة الولايات المتحدة لتمكننا من تحقيق هدفنا في دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة قادرة على الحياة في إطار حسن جوار مع كافة الدول في المنطقة بما فيها إسرائيل."

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx